

ROWAQ

إواقف

MAYSALOON

ميسالون

Intellectual and Political Studies

دراسات فكرية سياسية

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسالون للثقافة والترجمة والنشر

سوريا

بعد الثامن من ديسمبر 2024

في هذا العدد

■ نقد نظرية السلطة في
الإسلام السياسي (سورية مثلاً)
أحمد الرمح

■ النصر السوري والانطلاق نحو بناء الدولة
حسين الشرح
■ هوية السويداء: بين أزمة الذاكرة
وصعوبة الاختيار
جبر الشوفي

■ تحديات الزمن الانتقالي في سورية
أنور جمعاوي
■ سبل تحقيق العدالة الانتقالية
في سوريا
شريف شعبان مبروك

العدد السابع عشر - كانون الأول / ديسمبر 2025



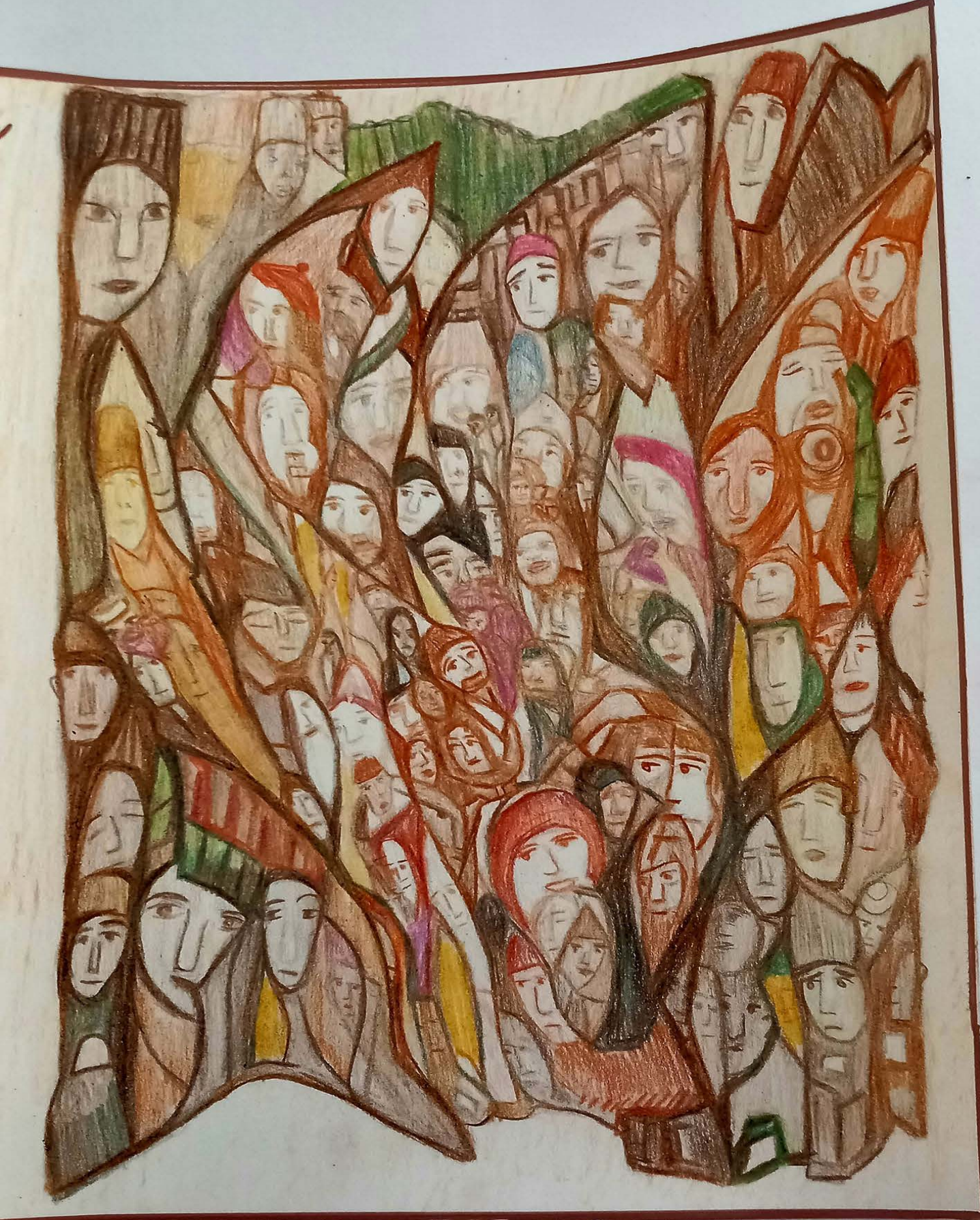
ترجمات

■ الطبقة، السلطة السياسية، والقومية في سورية:

سوسيولوجيا تاريخية لعلاقات الدولة والمجتمع

جوناثان فيغر

ترجمة: عبد الإله فرح



الطبقة، السلطة السياسية، والقومية في سورية: سوسيولوجيا تاريخية لعلاقات الدولة والمجتمع⁽¹⁾

جوناثان فيجر⁽²⁾

ترجمة: عبد الإله فرح

باحث في علم الاجتماع بجامعة ابن طفيل القنيطرة - المغرب. له مجموعة من المقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة. له مشاركات في الندوات على المستوي الوطني والدولي، باحث مهتم بقضايا التنظير والنظرية في السوسيولوجيا، إلى جانب اهتمامه بقضايا المجتمعات الافتراضية. يحضر الدكتوراه في علم الاجتماع في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة تحت إشراف الأستاذ الدكتور مبارك الطايحي.



عبد الإله فرح

ملخص

في أعقاب الأزمة الراهنة التي تعصف بالشرق الأوسط، تقترح هذه الورقة البحثية تحديد مسارات تشكل الدولة وبناء الأمة ضمن سياق تاريخي أوسع، مستعيدة بذلك التاريخانية الكامنة في الأزمة. تسجل الورقة صعود وسقوط مشروع تنموي قومي في سورية من خلال تحليل علاقات الطبقات، مُسلطة الضوء على استمرارية جوهرية في طبيعة إعادة إنتاج الطبقات من أواخر العهد العثماني إلى بدايات فترة الاستقلال، مُركزة على القومية المحافظة للكتلة الحاكمة من التجار. تربط الورقة صعود المشروع التنموي القومي بتسييس «الطبقات الوسطى» التي احتلت دورًا محوريًا في جهاز الدولة. مثلت هذه الطبقة القوة الدافعة الرئيسة وراء توسيع حدود

(1) المقالة الأصلية:

Viger, Jonathan. (2018). Class, political power, and nationalism in Syria: a historical sociology of state-society relations. *Dialectical Anthropology*, 42, 373-389. <https://doi.org/10.1007/s10624-018-9504-y>

(2) قسم العلوم السياسية، جامعة يورك، 0074 شارع كيل، تورونتو، أونتاريو (M3J 1P3)، كندا. تركّز أبحاثه الحالية على السوسيولوجيا التاريخية للعلاقات الدولية في الشرق الأوسط بعد العهد العثماني.

jviger@yorku.ca

السلطة السياسية وعملية بناء الأمة. إن استقطاب المجتمع الطبقي هو ما غذى تطور مشروع بناء الأمة، وشجع على إنشاء تحالف شعبي قومي ضد احتكار الطبقات الحاكمة التقليدية. ومع ذلك، كان هذا التحالف قصير الأجل، وعملية التعبئة السلطوية التي تلت ذلك أدت إلى عودة شبكات النفوذ الشخصية ونهاية بناء الأمة.

الكلمات المفتاحية: القومية، الشرق الأوسط، سورية، تشكل الدولة، علاقات الطبقات، بناء الأمة.

Abstract

In the wake of the present crisis in the Middle East, this paper proposes to locate the processes of state formation and nation building within a larger historical context, recovering the historicity of the crisis. It records the rise and fall of a nationalist developmental project in Syria through an analysis of class relations. It highlights an essential continuity in the nature of class reproduction from the late Ottoman to the early independence period, centered on the conservative nationalism of the mercantile ruling bloc. It associates the rise of a national developmental project with the politicization of the “middle classes,” which occupied a central role in the state apparatus. This class represented the main driving force behind the expansion of the boundaries of political power and the process of nation building. It is the class polarization of society that fuelled the development of a nation-building project and favored the creation of a national populist alliance against the monopoly of traditional ruling classes. However, this alliance was short-lived, and the process of authoritarian demobilization that followed led to the resurgence of personal networks and the end of nation building.

Keywords Nationalism, Middle East, Syria, State formation, Class relations, Nation building

تقديم

في أعقاب الموجهة العارمة للاحتجاجات والثورات التي ضربت المنطقة، وبدء حروب أهلية في دول مثل ليبيا وسورية واليمن، إضافة إلى صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وتمده عبر المنطقة، أعيد تنشيط النموذج القائل بإخفاق الدولة وأزمة الدولة القومية لتحليل الحوادث في

الشرق الأوسط مثلاً⁽³⁾. تُعيد إحدى الروايات الشائعة ضمن أدبيات ما بعد عام 2011 جذور الأزمة الحالية إلى اتفاقية سايكس بيكو (1916)، حيث اتفق ممثلو الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية سرًا على تقسيم المنطقة إلى «مناطق نفوذ» في أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية المتوقع بعد خسارتها في الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁾. نتجت من هذه الاتفاقية خريطة سياسية فرضت إمبريالياً، وقسمت المنطقة بصورة تعسفية وتجاهلت البنيات المجتمعية والعرقية والدينية القائمة، وهو ما أدى إلى إحباط طموحات إقامة دولة عربية إسلامية موحدة وفرضت نموذجاً سياسياً غريباً يتمثل بالدولة الإقليمية «الحديثة». وفقاً لهذه الرؤية، لم تتمكن إلا «الأنظمة الشمولية الخانقة» من الحفاظ على وحدة هذه الدول من خلال فرض قومية علمانية على نحو عدواني على مجتمعاتها المُجزأة⁽⁵⁾. وتظل الحوادث الحالية نتيجة حتمية لانهيار هذه الأنظمة، مكشوفة وراء ستار الخطاب القومي، تبدي الانقسامات والصراعات العرقية والطائفية الدفينة.

في جوهر هذا التأويل السائد حول إخفاق بناء الدولة وتشكيل الأمة في الشرق الأوسط يكمن تصور جامد لعلاقات الدولة بالمجتمع. يبين إيوان شتاين (EwanStein) براعة كيف أن هذه النظرية حول العلاقة بين الدولة والمجتمع التي استخدمت لفهم الأزمة الراهنة، تخفي افتراضات تستند إلى الثنائية بين الحداثة والتقليد، الموروثة من نظريات التحديث: المعايير المعتمدة الحديثة كالسيادة والإقليمية والدولة القومية، تُعد غريبة ومفروضة على الطابع «الفيسفائي» (mosaic) لمجتمعات الشرق الأوسط، والتي ينظر إليها على أنها بقايا ما قبل الحداثة، المستمدة من التراث الثقافي المشترك والميول والتاريخ الإقليمي⁽⁶⁾. في الواقع، يستند هذا بوصفه تكريساً لرؤية استشراقية مبسطة، تُعيد إنتاج فكرة «الثقافة السياسية» الثابتة والمُتميزة بوصفها عاملاً حاسماً في فهم تطورات المنطقة. يُقوّض هذا التفسير مفهوماً يفترض ثباتاً نسبياً للأشكال البدائية للتضامن، حيث تُعامل الهويات الثقافية والعرقية والدينية على أنها جزء من التفسير بدلاً من أن تُفسر نفسها⁽⁷⁾.

يتجذر هذا التفسير للدولة والمجتمع، بوصفهما كيانيين وجوديين متميزين، عميقاً داخل علوم الاجتماع الغربية التي تداولها التقليد السوسيولوجي الفييري الذي نُقل عبر تالكوت بارسونز. يُظهر هذا المفهوم أداء المجتمع ككل بوصفه نتيجة للتفاعل بين أنظمتها السياسية والثقافية والاقتصادية. ورُسخت هذه النظرية في تقسيم العمل التخصصي الأميركي بعد الحرب⁽⁸⁾.

يصور هذا الفهم للدولة والمجتمع بوصفهما مجالات عمل مستقلة للعلاقات بين الدولة والمجتمع على أنها مثالية ومجردة، مستمدة من التجربة التاريخية المحددة للدول الرأسمالية المتقدمة⁽⁹⁾. عند تطبيق هذه النظرية على الشرق الأوسط وجنوب الكرة الأرضية عموماً، تُجرد الدول ما بعد الاستعمار من سياقها الاجتماعي والتاريخي، الأمر الذي يفرض فهماً ثابتاً وغير

(3) Ahram and Lust 2016; Ayoob 2016.

(4) Patel 2016.

(5) Kaplan 2015.

(6) Stein 2011, 897.

(7) Bromley 1994, 87, 175.

(8) Bilgin and Morton 2002.

(9) Wood 1995.

تاريخي للعلاقة بين الدولة والمجتمع. تُعرف هذه النظرة بـ «صيغة هنتنغتون»، التي تفترض عداءً جوهرياً بين الدولة والمجتمع؛ حيث يُنظر إلى المجتمع على أنه خليط من المنظمات الاجتماعية التي تُكافح ضد الدولة أحياناً، وأحياناً أخرى تُزيح الدولة أو تُسيطر عليها⁽¹⁰⁾. في هذه النظرية، تُختزل قوة الدولة أو إخفاقها إلى قدرة ملحوظة على التلاعب بالموارد، (عادة إكراهية)، الأمر الذي يؤدي إلى نبرة معادية للديمقراطية من السيطرة والخضوع⁽¹¹⁾. في هذا الإطار، يُمثل المجتمع عالمًا تقليدياً من الفوضى وعدم الاستقرار الذي يجب احتواؤه بوساطة مؤسسات الدولة: «عالم هوبزي من المنافسة التي لا هوادة فيها بين القوى الاجتماعية، بين الإنسان والإنسان، والأسرة والأسرة، والعشيرة والعشيرة، والمنطقة والمنطقة، والطبقة والطبقة»⁽¹²⁾.

الهدف الأساسي من هذه المقالة هو التشكيك في «الافتراضات التاريخية» التي قُدمت على نحو متضارب وغير مستقر حول طبيعة تشكيل الدول وبناء الأمم في الشرق الأوسط. في هذا السياق، أعمد منهجاً مستمداً من السوسيولوجيا التاريخية، حيث أُسعى لاستعادة التاريخية المفقودة للأزمة من خلال تحليل العلاقة المتغيرة بين الدولة والمجتمع وتأثير هذه العملية في تطور الهوية الجماعية. تركز حجتي على كيفية تأثير الصراع الطبقي في عمليات بناء الدولة والأمة في سورية، مختلفة بذلك عن المناهج «المؤسسية» التي تعتمد بصورة أساسية على التحليل الكمي لتشكيل الدولة بناءً على منطق إداري ذاتي المرجعية⁽¹³⁾، حيث يُحدد المنظور التاريخي المادي المُطور هنا أصول التحولات في القدرات التنظيمية للسلطة السياسية والعسكرية ضمن تطورات علاقات الطبقات والصراع المادي المُركز على ممارسات بناء الدولة والأمة المُتنافسة والمُختلفة نوعياً.

تُركز دراستي على العمليات المبكرة لبناء الدولة والأمة، ابتداءً من فترة الانتداب وصولاً إلى الأنظمة الثورية في الستينيات، والتي تعدّ لحظات محورية في تحديد التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل في المنطقة. بعد تقديم المقدمات النظرية الرئيسة، أُعيد النظر في جذور تشكيل الطبقات والصراع الطبقي، واستمرار علاقات الاستيلاء ما قبل الرأسمالية الممتدة من نهاية العهد العثماني إلى بدايات فترة الاستقلال. أتحدى المناهج الماركسية التقليدية حول تطور الرأسمالية في «المحيط»، مُعلنًا أن السلطة السياسية والاقتصادية ظلت «مدمجة» معاً تحت حكم الأعيان الحضريين التقليديين. استمرت الدولة في المشاركة مباشرة في علاقات الاستيلاء المُهيمنة، ومن ثم كانت في صلب الصراع الطبقي المباشر. نتيجة لذلك، كانت عمليات تشكيل الدولة وبناء الأمة بعد الاستقلال تعبيراً مباشراً عن هذا الاندماج بين الصراع المادي والسياسي، حيث عارضت طبقة الأعيان الحاكمة طبقة وسطي ناشئة من الضباط والموظفين المعتمدين على الدولة. وقد شجع التطرف المتزايد للصراع الطبقي على تطوير تحالف شعبي مُنظم حول أيديولوجية قومية متطرفة، والتي على الرغم من قصر مدتها، سعت إلى دمج الطبقات الدنيا ضمن مجال سياسي قومي ناشئ. في النهاية، تستعيد المقالة الطبيعة المتغيرة لـ «الحدود» بين الدولة والمجتمع، والتي تُعبر عنها الصراعات حول تعريفات السلطة السياسية والهويات الجماعية، كاسرةً بذلك أسطورة الثقافة السياسية المستقرة في الشرق الأوسط.

(10) Bilgin and Morton 2002, 63; Al-Khafajj 2004, 164.

(11) Ibid.

(12) Huntington 1968, 24.

(13) انظر، على سبيل المثال: Owen 2002 و Bromley (1994: 100–106)، يقدم نقداً جيداً لهذا النهج.

أولاً: علاقات الطبقات، وتشكيل الدولة، والقومية في المجتمعات الطرفية: بعض المقدمات النظرية

الفهم الثابت لعلاقات الدولة-المجتمع ليس حكراً على الأدبيات المعاصرة، ولا ينبغي أن يقتصر نقدنا في إرث السوسيولوجيا الفيبرية بمعناه الواسع. كذلك، غالباً ما تميل التحليلات الطبقيّة حول الشرق الأوسط إلى قبول فكرة غير تاريخية عن الفصل بين الدولة والمجتمع المدني بوصفه أمراً مفروغاً منه.

تناولت الروايات الماركسية التقليدية حول التطور الحديث في الشرق الأوسط، مثل تلك التي قدمها أمين (Amin) في عام 1976 وموغادم (Moghadam) في عام 1991، دمج المنطقة في الاقتصاد العالمي الرأسمالي المتمركز حول أوروبا وتأثيراته المهمة في تحول الهياكل الطبقيّة المحلية. فقد ساهم نمو الفرص التجارية في تفكيك تدريجي لعلاقات الاستغلال القائمة وظهور برجوازية رأسمالية في الحواضر والأرياف. ولكن، على عكس مسار التطور في دول «المركز» بأوروبا الغربية، حيث قادت البرجوازية ثورات ضد النظام القديم وأسست أشكالاً «ليبرالية» من الحكم، لم تتمكن البرجوازية «الوطنية» من تحدي سلطة الطبقات الحاكمة التقليدية. كما يؤكد روبرت سبرينغبورغ، أظهرت التحليلات الماركسية السائدة لتشكيل الدولة المبكر أن «البرجوازية السورية [...] أخفقت في إحداث ثورة على غرار الثورة الفرنسية، لأنها لم تكن برجوازية وريادية بالقدر الكافي، وهذا قصور لا مفر منه بالنظر إلى الطبيعة التقليدية للاقتصاد السياسي الذي نشأت فيه البرجوازية وتشكلت منه»⁽¹⁴⁾.

تحدد نتيجة هذا الصراع بين برجوازية ناشئة وطبقة من ملاك الأراضي المحافظين و«الإقطاعيين» الذين يهيمنون سياسياً داخل النظام ما قبل الرأسمالي، طبيعة التطور السياسي. كما يشير نزيح أيوبي، تنشأ الأنظمة الاستبدادية من سيطرة المجال السياسي على المجتمع: «من المرجح أن (السياسي) (الدولة) سيحظى بالأولوية داخل التكوين الاجتماعي، من خلال التعويض عن غياب أو ضعف طبقة برجوازية وطنية وريادية مهيمنة»⁽¹⁵⁾. ونتيجة لذلك، جرى توجيه تطور الرأسمالية في الفترة ما بعد الاستقلال على نحو «محدد سياسياً»، بقيادة ظهور برجوازية بيروقراطية⁽¹⁶⁾.

يميل الافتراض المضارب بوجود معارضة أساسية بين الدولة والبرجوازية الرأسمالية الناشئة إلى إعادة إنتاج الثنائية الثابتة بين الدولة والمجتمع المدني، والتي تُفهم من حيث المعارضة بين العقلانية السياسية أي الدولة، والاقتصادية أي الطبقة. كما يجادل إسماعيل الخفاجي على نحو مقنع، فإن هذا المفهوم متجذر في مفهوم جوهري ومتجسد للطبقة والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط:

«يتمثل المفهوم الجوهري باستنتاج/ إسناد مجموعة من الخصائص الثابتة وغير المتغيرة والمتأصلة لكل مجموعة اجتماعية بغض النظر عن مكانها في سياق مجتمعي معين، وعلاقات الإنتاج الاجتماعية المهيمنة داخل المجتمع قيد التحقيق، بينما يتكون المفهوم التجسدي من معاملة

(14) Springborg 1993, 15; Turner 1984, chapter 4.

(15) Ayoob 1993, 29.

(16) Achcar 2013, chapter 2.

طبقة، أو فاعل اجتماعي، ككتلة، جماعة موحدة ومتجانسة مع ميل طبيعي وسلوك و/ أو موقف يحدد مكانتها في المجتمع مسبقاً»⁽¹⁷⁾.

ثانياً: تأريخ علاقات الطبقات والسلطة السياسية

يُبرز تيموثي ميتشل في أعماله كيف شكّل هذا المفهوم الثابت لعلاقات الدولة-المجتمع وتحليل الطبقات انطلاقاً من التجربة التاريخية لأوروبا الغربية، حيث صيغت «اللغة الشاملة» للاقتصاد السياسي. وبناءً على ذلك، تُعدّ أوروبا المرجع التاريخي الذي تُقاس به التواريخ الأخرى جميعها، وينبغي فهم التواريخ الأخرى بوصفها محاولات متأخرة لمحاكاة مراحل تاريخ أوروبا بدرجات نجاح متفاوتة⁽¹⁸⁾. لذا، تُفسر الطبيعة الاستبدادية لتشكيل الدولة في الشرق الأوسط بوصفها نتيجةً لغياب عوامل محددة أو إخفاق بعض الطبقات، ما يظهر كيف انحرف التطور عن المسار الرأسمالي المتكامل.

وعليه، يُطبق مفهوم تاريخي لعلاقات الطبقات، مستمد من سياق اجتماعي «أجنبي»، على تحليل المجتمعات غير الغربية. كما انتقد ماركس الاقتصاد السياسي البرجوازي لتطبيقه «منطق» العلاقات الاجتماعية الرأسمالية المحددة بالماضي، فإن التحليلات الطبقيّة لجنوب الكرة الأرضية، أكانت ماركسية أم لا، غالباً ما تفرض فهمًا لعلاقات الطبقات لا يُعدّ صحيحًا إلا في ظل التجارب التاريخية للمجتمعات الرأسمالية «الناضجة».

من جهة أخرى، تعتمد هذه المناهج فصلاً بديهيًا بين الاقتصاد والسياسة، ما يقود إلى تصور لعلاقات الطبقات متجذر في عقلانية اقتصادية مستقلة تحليليًا عن العالم السياسي «الأعلى»⁽¹⁹⁾. يُخفي هذا الواقع أن الطبقة ليست مجرد فئة اقتصادية، حيث يستلزم إعادة إنتاج للمجتمع المادي تنظيمًا اجتماعيًا محددًا للنشاط الإنتاجي؛ فالمجتمعات الطبقيّة التي تقوم على استيلاء منهجي على الفائض، تعتمد على تنظيمات محددة للسلطة السياسية لإعادة إنتاجها⁽²⁰⁾. ولذلك، لا يمكن تحليل الإنتاج بمعزل عن تحديده الاجتماعي: علاقات اجتماعية محددة، وأنماط ملكية، وأشكال قانونية وسياسية وثقافية للهيمنة⁽²¹⁾.

كما يعتمد إعادة إنتاج الانقسامات الطبقيّة على ترميز «الكائنات الاجتماعية بوصفهم أشخاصًا سياسيين من خلال تحديد الحقوق والواجبات المتعلقة بتنظيم إعادة الإنتاج الاجتماعي»⁽²²⁾. هذا يعني أن الصراع على الفائض واستيلائه - أي الصراع الطبقي - لا يُمثل مجرد صراع اقتصادي، بل يُؤطر من خلال إدراك «الذات السياسية»: «تُشارك الطبقات بعضها بعضًا في الصراع من أجل إعادة إنتاج السلطة السياسية من خلال التنافس على كيفية بناء الشخص السياسي»⁽²³⁾. وهكذا، يحدث الصراع الطبقي داخل وعبر تعريفات الذاتية السياسية والعلاقة بين الأفراد والمجتمع السياسي الأوسع.

(17) Al-Khafaji 2004, 76.

(18) 2003: 20.

(19) Wood 1995, chapter 1.

(20) Wood 1995, 27.

(21) Ibid, 22.

(22) Shilliam 2009, 14.

(23) 15, 2009.

فقط تحت ظروف الرأسمالية تظهر الطبقة بوصفها فئة اقتصادية حصرية، مُجردة من هذه المحددات الأكبر. السمة المميزة للاستغلال الرأسمالي تقع مباشرة ضمن عملية الإنتاج نفسها، كما هو مُفترض في مفهوم ماركس لقيمة الفائض النسبية. كما أُشير إلى ذلك أعلاه، يعتمد هذا الشكل «الاقتصادي» بالتحديد للاستغلال على تكوين معين للسلطة السياسية: تصبح علاقات الطبقات مجالاً لمجال اقتصادي مستقل ذاتي التنظيم.

لضمان استمرارية هذه الحالة، يستند الاستغلال الرأسمالي إلى إعادة إنتاج وتأسيس حدود واضحة بين الدولة - أي المجال العام - والمجتمع - أي المجال الخاص للمجتمع المدني - كما يوضح ميتشل⁽²⁴⁾. تُعد ممارسة السلطة السياسية في المجتمعات الرأسمالية، في جوهرها، عملية إعادة إنتاج مستمرة لهذه الحدود، حيث «لا تُعد القدرة على التنظيم والسيطرة مجرد قدرة مخترنة داخل الدولة تمتد منها إلى المجتمع؛ بل تُعدّ الحدود الواضحة للدولة في حد ذاتها نتاجاً لتلك العمليات التنظيمية». بناءً على ذلك، تكون هذه الحدود ليست خارجية، ولكن داخلية وأساسية لعلاقات القوة. يُشير وود إلى أن التمايز الاقتصادي ينبثق من تمايز داخل المجال السياسي، «حيث يُفصل تخصيص الوظائف السياسية نفسها بصورة منفصلة بين المجال الاقتصادي الخاص والمجال العام للدولة. هذا التخصيص يفصل الوظائف السياسية المعنية مباشرة باستخراج وتخصيص فائض العمل عن تلك ذات الغرض الأكثر عمومية والمجتمعية»⁽²⁵⁾. وفقاً لعمل كارل بولاني (1957)، كان تأسيس مجال مؤسسي منفصل للعقلانية الاقتصادية في حد ذاته عملية تقودها الدولة.

في المجتمعات غير الرأسمالية، أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية حيث لم يُضف الطابع المؤسسي بوضوح على تكوين القوة المذكور أعلاه، تظل العلاقات التي تبدو من منظور رأسمالي علاقات اقتصادية «مُضمنة» داخل الهياكل الاجتماعية والسياسية والثقافية للتكاثر الاجتماعي⁽²⁶⁾. ومن ثم لا يمكن تمييزها تحليلياً عن المحددات «الفوقية». يترتب على ذلك أن مفهوم الطبقة يجب أن يكون قادراً على التعبير عن التنوع التاريخي لأشكال الملكية التي يُنظّم من خلالها الوصول إلى فوائض الإنتاج في المجتمع. يتطلب هذا تحولاً في التركيز من علاقات الإنتاج إلى علاقات الاستيلاء عمومًا والطرّاق المتنوعة التي يُضفى فيها الطابع المؤسسي على هذه العلاقات على المستوى السياسي⁽²⁷⁾. في المجتمعات التي يسيطر فيها المنتجون المباشرون، كقاعدة عامة، على وسائل وعملية الإنتاج، يحدث الاستيلاء خارج الإنتاج أي (خارج الاقتصادي) عمومًا في شكل مستحقات وضرائب وإيجارات. ومن ثم، فإن الطبقات المُستغلة لا تستولي على الفائض من خلال الوسائل الاقتصادية، ولكن من خلال إقامة علاقات تبعية قانونية وسياسية على المنتجين المباشرين. كما جادل ماركس، فإن الشكل المحدد الذي «يُستخرج فيه الفائض من المنتجين المباشرين» أي علاقات الاستيلاء، يُمثل المفتاح في تحليل الشكل التاريخي للدولة وهيكل المجتمع ككل⁽²⁸⁾.

من هذا المنظور، لا يمكن حصر علاقات الطبقات في المجتمعات الطرفية في عالم «المجتمع»

(24) Mitchell 2006, 84.

(25) 31, 1995.

(26) Polanyi 1957.

(27) هذه المناقشة متأثرة بشدة بمفهوم روبرت برنر (Robert Brenner 2007) لعلاقات الملكية الاجتماعية.

(28) 1981, 791.

أو «الاقتصاد»، مُجردة من الدولة؛ يجري التعبير عنها من خلال الصراعات السياسية والأيدولوجية. كما سنرى أدناه، جرى التعبير عن الصراع الطبقي في سورية من خلال مشاريع متنافسة لتشكيل الدولة، مع مفهومات متعارضة للسلطة السياسية والحدود الفاصلة بين تعريفات المجالات «العامة» و«الخاصة» للمجتمع. لا ينبغي تحليل علاقات الطبقات وتشكيل الدولة وبناء الأمة على أنها ظاهرة متميزة وجوديًا، ولكن على أنها عمليات مُتجمعة. جزء من هدفنا هو تأريخ الحدود المتغيرة للسلطة السياسية: نشأت القومية في سورية من الصراع بين المفهومات المتنافسة للذاتية السياسية.

ثالثًا: الطبقة، وتشكيل الدولة، والقومية في الشرق الأوسط في فترة ما بعد العثمانية

في تحليله العميق «الثامن عشر من برومير»، يشير ماركس إلى استمرارية جهاز الدولة الضخم الذي ورثته فرنسا من عهد الحكم المطلق، الذي أبقى جيشًا من المسؤولين والضباط في حالة «تبعية مطلقة». يبرز ماركس أهمية الأساس الطبقي للدولة، ملاحظًا أن مصالح البرجوازية الفرنسية كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على هذه الآلة الدولية الضخمة، التي كانت توفر وظائفًا لفئات سكانها وتعوض عبر رواتب الدولة عما لا تستطيع تحصيله في شكل ربح وفائدة وإيجار وأجور⁽²⁹⁾. فالحقيقة أن نسبة كبيرة من البرجوازية الفرنسية ظلت تعتمد على الدولة في الدخل والوظائف⁽³⁰⁾، ما يعني أن إعادة إنتاج وضعها الطبقي كان لها ارتباط وثيق بتوسع سلطة الدولة تحت حكم نابليون الثالث، حيث كانت مصالحها السياسية تدفعها لزيادة الإجراءات القمعية ومن ثم موارد وموظفي سلطة الدولة⁽³¹⁾.

الدولة الفرنسية ما بعد الثورة ورثت النظام الملكي المطلق الذي كان يُقدم، في شكل مناصب قابلة للشراء والبيع، الشكل الرئيسي لاستخراج الفائض للطبقات الحاكمة⁽³²⁾. بطريقة مماثلة، استمرت الدولة ما بعد العثمانية في الشرق الأوسط في استخدام التكوين العثماني القائم على الجزية. وكما في حالة دولة البوربون، كانت الدولة العثمانية الوسيلة الأساسية للاستيلاء على الفائض من خلال فرض رسوم وضرائب متنوعة على الطبقات المنتجة⁽³³⁾. طبيعة علاقات الاستيلاء هذه غذت التطور المفرط للبيروقراطية الإمبراطورية، حيث شكلت رواتب ومعاشات شاغلي المناصب نسبة متزايدة باستمرار من عائدات الدولة.

كما سنرى لاحقًا، أثرت هذه الاستراتيجية المتمحورة حول الدولة بقوة في سلوك الطبقات الحاكمة في الفترة ما بعد العثمانية. يبرز هذا النهج عدم وجود أي فصل بين العقلانية الاقتصادية والسياسية في دور الدولة بوصفها مساهمًا «يشبه الطبقة» متورطًا على نحو مباشر في عملية استخراج الفائض. الإرث

(29) Marx 1954, 51.

(30) يحمل المقتطف أعلاه غموض استخدام ماركس لمصطلح «البرجوازية»: يشير هنا إلى الطبقة «البرجوازية» غير الرأسمالية من المحامين والكتاب وغيرهم من المهنيين الذين وجدوا عملاً في بيروقراطية الدولة الفرنسية المتنامية باستمرار، قبل الثورة وبعدها. لمزيد من التوضيح للمصطلح في الحالة الفرنسية، انظر كومينيل (Comménil 1987).

(31) Ibid.

(32) Brenner 2007, 101-102.

(33) Salzmann 1993.

الذي تركته الدولة القائمة على الجزية يظهر في الدور المركزي الذي تؤديه «الطبقات الوسطى» - الطبقات الاجتماعية من موظفي الدولة والضباط العسكريين - في تطور مجتمعات الشرق الأوسط ما بعد الاستعمار. وقد ربط اعتماد هذه الطبقة على التوظيف الحكومي بوصفه المسار الرئيسي للتقدم الاجتماعي مصالحها المادية بالاستمرار في توسيع الجهاز البيروقراطي في البلدان الطرفية.

كما يجادل أيجاز أحمد، فإن هذه الطبقات شكلت الأساس الاجتماعي الرئيسي الذي يدعم تطور القومية في المجتمعات الطرفية عمومًا، والشرق الأوسط خصوصًا. فقد مكثهم موقعهم الاستراتيجي داخل الهيكل الاجتماعي لهذه المجتمعات - الذي يتميز بسيطرتهم على الأجهزة البيروقراطية والعسكرية - من التعبئة السياسية على أساس مادي مستقل (أي مختلف عن الطبقات الحاكمة التقليدية) وتنظيم مساعيهم الخاصة للهيمنة على المجتمع:

ينبع الدافع للهيمنة من جانب الطبقات الوسطى، بصورة أساسية، من الدور الساحق للدولة في جميع جوانب المجتمعات الطرفية، بما في ذلك الاقتصاد، ومن الوجود القوي للطبقات الوسطى في أجهزة الدولة. من خلال وكالة الدولة، يسعى الأفراد المتممون إلى هذه الطبقات إلى الهيمنة على المجتمع المدني بأكمله على هذا النحو. على المستوى الأيديولوجي، يجري التعبير عن ذلك في تأليه معين للدولة⁽³⁴⁾...

على الرغم من أن الطبقات الوسطى تمثل الأساس الاجتماعي وراء تطور القومية، فإن القومية لا تحمل في طياتها محتوى طبقيًا مُحددًا مُسبقًا، إذ تزعم أنها تُجسد وحدة المجتمع فوق الانقسامات الطبقية. هكذا، يُعاد تعريف المحتوى الاجتماعي للقومية من خلال عملية ظهورها «على يد الكتلة القوية التي تستولي عليها وتعطيها تعبيرًا في سياق الصراع من أجل الهيمنة»⁽³⁵⁾. في حالة سورية، يتباين هذا المحتوى الاجتماعي للقومية وفقًا لعلاقات الطبقات الوسطى مع الطبقات الأخرى مثل طبقة الأعيان الحاكمة والطبقات العاملة، وطبيعة التحالف الطبقي. تُعد هذه القومية المنتج التاريخي للاستقطاب والصراع الطبقي.

يجب أن نفهم أن الأمة ليست فئةً ميتافيزيقية أو فوق تاريخية يمكن أن توجد خارج الممارسات الطبقية و/ أو تشكيلات القوة أو فوقها أو قبلها. بل تظهر الأمة والقومية، بوصفها مرافقًا أيديولوجيًا لها، فقط في ظل ظروف تاريخية معينة كتجسيد لمشروع هيمنة، أنشئ بوساطة طبقة رائدة من تحالف القوى الطبقية القادرة على حشد القوة اللازمة لعملية الخلق والتحقيق.

لذلك، ترتبط السمة التعريفية لتشكيل الدولة في سورية بـ «طبيعة وتسلسل العلاقات بين السلطة العامة والاستيلاء الخاص»⁽³⁶⁾. كما هو مُقترح أعلاه، تُعرّف الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة من خلال فصل دولة «عامة» عن السلطة الشخصية للطبقة الحاكمة. ولكن الواقع في سورية، كما في عديد من المجتمعات الطرفية الأخرى، يظهر أن مركزية موقع الحكم كانت تسبقها خصخصة حقوق الاستيلاء⁽³⁷⁾. أدت عملية تشكيل الدولة الموروثة من العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية

(34) Ahmad 1985, 45.

(35) Ahmad 1985, 61.

(36) Wood 1995, 33.

(37) Bromley 1994, 103.

للاستيلاء إلى تركيز نسبي للسلطة السياسية من دون تطوير فصل واضح بين سلطة الدولة العامة والسلطة الخاصة للطبقات المالكة. والنتيجة هي أن السلطة السياسية والاقتصادية ظلتا غير قابلتين للانفصال، وأن الصراعات المادية أثرت مباشرة في عمليات تشكيل الدولة والأمة. بعد أن استقر هذا الأمر الأساسي، أنتقل إلى تحليل المسار التاريخي لسورية.

رابعاً: جذور الدولة القائمة على الجزية: السياسة في أواخر الإمبراطورية والانتداب

كما ذكر أعلاه، تأثرت سورية ما بعد العثمانية بشدة بإرث العلاقات الاجتماعية للإمبراطورية القائمة على الجزية. بوصفها حللاً للأزمة الاجتماعية والمالية التي واجهتها الإمبراطورية خلال القرن السابع عشر، وُسِّعت إمكانية الوصول إلى الملكية المكونة من الدولة على نحو كبير من خلال زيادة اللجوء إلى بيع المزارع الضريبية والمكاتب، بحسب ما ذكر سالزمان (Salzmann 1993). في مقاطعات بلاد الشام، سمح هذا بتكوين طبقة حاكمة جديدة تستمد قوتها من الوصول المتميز إلى الفائض من خلال اكتساب وخصخصة وظائف الدولة. خلال فترة الإصلاح والمركزية العثمانية في القرن التاسع عشر، أمنت الطبقات الحضرية المالكة، التي أشار إليها المؤرخون باسم «الأعيان»، وضعها الطبقي من خلال الحصول على مناصب داخل الإدارة الإقليمية المتنامية وتحويل امتيازاتها في جباية الضرائب إلى حيازة أراضي⁽³⁸⁾.

ومع ذلك، فإن الرواية التقليدية، المحددة أعلاه، تربط القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بتفكك تدريجي للعلاقات القائمة على الجزية بسبب زيادة التكامل داخل سوق العالم الرأسمالي النامي. يُعدّ الجمع بين تطور الزراعة التجارية، وظهور الملكية الخاصة، وتكوين حيازات أراضي واسعة، والاستخدام المتقطع لعمل بأجر، دليلاً كافياً على ظهور برجوازية رأسمالية، وإن كانت ذات طابع «طرفي» أو «تابع». أظهر روبرت برينر (Brenner 1977) على نحو مقنع كيف أن هذا النهج «التجاري» للتحويل نتج من دمج ظهور الرأسمالية مع عمليات النمو الاقتصادي وتحقيق الربح التجاري، الأمر الذي أدى في النهاية إلى حجب القضية الحاسمة المتمثلة بتحول علاقات الاستيلاء المحلية. لم تتخلص وجهات النظر الماركسية حول الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، تماماً من هذه الافتراضات الموروثة عن التقليد المؤثر لنظرية التبعية وإعادة صياغتها من خلال تحليل نظم العالم⁽³⁹⁾. بمجرد التغلب على الافتراضات الغائبة حول طبيعة التطور، تشير الأدلة التاريخية المتاحة بصورة كبيرة إلى استمرارية نسبية في العلاقات الاجتماعية للاستيلاء وسط توسع الفرص التجارية⁽⁴⁰⁾. إذا كان لدى التجار الموجودين في المناطق الساحلية حوافز أقوى كثيراً للاندماج في الشبكات التجارية التي تركز على أوروبا، فإن الأعيان المهمين في المدن الداخلية كانوا في وضع يسمح لهم بمقاومة المنافسة الدولية المتزايدة، ومن ثم التوسط بقوة في آثار الاقتصاد العالمي المتنامي على الهيكل الاجتماعي المحلي. شهد القرن التاسع عشر التوطيد المتزايد لـ «كتلة تجارية

(38) Khoury 1983, 1987.

(39) Al-Khafaji 2004.

(40) الأدلة التي جمعها المؤرخ فيليب خوري (Philip Khoury) (1987، 1983) مفيدة، خاصة في إثبات استمرارية علاقات الطبقة حتى فترة الاستقلال.

ما قبل رأسمالية مهيمنة»⁽⁴¹⁾ بناءً على تعزيز «الملكية الاحتكارية للأراضي والسيطرة على السوق» من وجهاء المدن⁽⁴²⁾. وقد عزز تحالف قائم على المناطق الحضرية بين المصالح السياسية أي شاغلي المناصب والتجارية وملاك الأراضي - جرى توطيده من خلال زيادة التزاوج بين أسر النخبة - إعادة إنتاج وتعزيز علاقات الاستغلال القائمة بين المدينة والريف⁽⁴³⁾. ولم تنشأ الزيادة في الأرباح من تغيير في علاقات الإنتاج، وإنما من استغلال الفلاحين عبر الإيجارات والرهون والفوائد، إلى جانب الهيمنة على إمدادات الغذاء للمدينة والتحكم في الأسعار.

بعد تفكيك الإمبراطورية العثمانية وإنشاء الانتداب الفرنسي في سورية، عبّر تحالف مصالح الملكية العقارية الحضرية عن نفسه من خلال اعتماد الخطاب القومي: «[الطبقة العليا] لم تتطلب فقط تكريسًا مشتركًا للغرض، ولكن أيضًا أيديولوجيًا للتعبير عن هذا التضامن الجديد والدفاع». قدمت القومية نوع التماسك الأيديولوجي والجاذبية العاطفية التي يحتاج إليها قادة المدن ليكونوا فاعلين سياسيًا بين الحريين⁽⁴⁴⁾. مثل إنشاء الكتلة الوطنية - الحزب السياسي الرئيسي في سورية حتى الاستقلال - التعبير السياسي للكتلة التجارية ما قبل الرأسمالية، «أداة للدفاع عن مصالحهم الطبقة وتوطيدها»⁽⁴⁵⁾. ولكن بعيدًا من تمثيل حزب حديث ذي قاعدة حزبية مستقلة، لم يكن لديه أي قوة تعبئة خارج الشبكات الشخصية لقادته. ظلت القومية محافظة جدًّا، حيث كانت بمنزلة أداة للتأثير في ميزان القوى بين الأعيان المحليين والإدارة الفرنسية⁽⁴⁶⁾. لم تمثل مشروع بناء أمة ولكنها كانت تهدف إلى حد كبير إلى الحفاظ على توازن القوى القائم بين الطبقات الحاكمة الحضرية والمحلية⁽⁴⁷⁾.

خلال حقبة الانتداب والتي امتد تأثيرها حتى السنوات الأولى بعد الاستقلال، شكّلت بنية سياسية تتميز بسيطرة العلاقات الاجتماعية القائمة قبل ظهور الرأسمالية. هذه العلاقات التي كانت تدور حول «البيت» أو ما يعني شبكات التبعية الشخصية بما فيها القرابة والمحسوبية، وكانت تشكل الوحدة الأساسية لإعادة إنتاج الطبقة الحاكمة. وبذلك، كان تنظيم السلطة السياسية يُعبّر عن هذه العلاقات الخاصة المتمثلة بـ«السيطرة على الأراضي والأسواق، والتي تُترجم إلى تبعية ومحابة تدعم نخبة سياسية تتألف تقريبًا حصريًا من الأعيان. وهذه تُعد حالة واضحة لحكم الطبقة حيث كانت الدولة، في جوهرها، ما هي إلا لجنة تنفيذية للطبقة الحاكمة من مُلاك الأراضي والتجار»⁽⁴⁸⁾. استمرار هذه العلاقات الاستغلالية كان مرتبطًا بسيطرة الأعيان على المناصب التنفيذية والتشريعية والقضائية للسلطة⁽⁴⁹⁾.

أما السياسة، التي تُعدّ امتدادًا للعهد العثماني المتأخر، فقد عرفتها بأنها «لعبة حضرية تنافسية

(41) Al-Khafaji 2004, 205.

(42) Hinnebusch 1991, 30.

(43) Khoury 1987, 7-9; Hinnebusch.

(44) Khoury 1987, 5.

(45) Khoury 1987, 267.

(46) Khoury 1987, 6.

(47) Ayubi 1995, 93-94.

(48) Hinnebusch 1991, 30-31.

(49) Khoury 1987, 10.

حول المناصب بين مجموعات صغيرة من أعيان ملاك الأراضي وأتباعهم⁽⁵⁰⁾. وبسبب استمرارية الملكية التي شكلتها السياسة، وغياب سوق اقتصادي مستقل يعتمد على منطق عقلائي، كان التنافس بين أفراد الطبقة الحاكمة يأخذ طابعاً غير اقتصادي بالأساس، مُركّزاً على مراكمة النفوذ الشخصي من خلال تكوين شبكات العلاقات. في هذا السياق، يجب ألا يُنظر إلى سلطة الدولة بمعزل عن الشبكات الأبوية التي تديرها نحو خمسين عائلة تُشكل الطبقة الحاكمة، حيث تُقسم الأرض التي تُشكل الدولة إلى مناطق نفوذ تهيمن عليها كل عائلة⁽⁵¹⁾. وفي هذه الظروف، لم يكن هناك فصل حقيقي بين العام والخاص، بين الدولة والمجتمع، فنُظر إلى السلطة السياسية بوصفها ملكية خاصة بالطبقة الحاكمة، واستخدمت لضمان تراكم الثروات الخاصة.

خامساً: علاقات الطبقات، وتشكيل الدولة، وبناء الأمة في فترة ما بعد الاستقلال

بدلاً من تحليل تطور ما بعد الاستقلال في سورية من خلال عدسة معارضة بين العقلانية السياسية والاقتصادية، ربما يكون من المفيد أكثر البدء من الحقيقة القائلة بأن العلاقات الاقتصادية ظلت مندمجة ضمن الهيكل السياسي لأعيان المدن. وبهذا، فإن ترسيخ هذا التحالف الاستغلالي بين ملاك العقارات الحضريين يعني غياب أي أساس مادي لبروز برجوازية «تقدمية» أو رأسمالية. ونتيجة لذلك، لم يكن المحور المركزي للصراع الطبقي يتمركز حول المعارضة بين الدولة والبرجوازية الريادية الناشئة. بل اتخذ الصراع المادي بين الطبقات وداخلها تعبيراً سياسياً مباشراً، متجذراً في مشاريع متنافسة للدولة وبناء الأمة، مع تعريفات متناقضة لطبيعة السلطة السياسية وحدودها ودورها في علاقات التراكم وتنظيم العلاقات الاقتصادية⁽⁵²⁾.

تميزت فترة ما بعد الاستقلال مباشرة في سورية بما يُعرف بـ«إجماع تنموي» استند إلى طفرة اقتصادية ناجمة عن الحرب. كما يجادل فيتاليس وهيدمان⁽⁵³⁾، فإن الغياب الناتج من منافسة أسواق الحرب المغلقة خلق بيئة ملائمة للاستثمار والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط، وأدى إلى ظهور تحالف حمائي يدعو إلى زيادة تدخل الدولة لخلق الظروف اللازمة للتراكم الخاص. من هذه الفترة من التصنيع السريع خلال الحرب، نشأت «برجوازية» صناعية من داخل الكتلة التجارية؛ هذا حدد مسار عملية تشكيل الدولة وبناء اقتصاد وطني في سورية ما بعد الحرب.

ومع ذلك، لم يؤد هذا الإجماع العام على حماية الدولة إلى وضع حد لنمط الصراع القائم بين النخب. فنهاية الانتداب أزالَت القيود الاستعمارية على تراكم الأعيان، حيث أصبح لديهم الآن سيطرة حصرية على جهاز الدولة. إذا كان ملاك الأراضي والتجار والصناعيون يؤدّون دوراً حاسماً في إنشاء تنظيم الدولة، فإنهم «تنافسوا بنشاط مع بعضهم بعضاً للاستيلاء على فوائد التطور التشريعي والتنظيمي الذي صاحب توطيد السوق الوطنية»، وهذا شمل قوانين تطلب إلى الشركات الأجنبية العمل من خلال الشركات التابعة المحلية، وإصلاح الضرائب، واللوائح التجارية، ومنح الاحتكارات

(50) Hinnebusch 1989, 17.

(51) Seurat 2012, 117.

(52) Bromley 1994, 163.

(53) Vitalis and Heydemann 2000, 128-9.

الإنتاجية، وضوابط الأسعار، وتقييد واردات سلع مختلفة، وغيرها من التدابير التي تهدف إلى التراكم من خلال البحث عن الربح⁽⁵⁴⁾.

سادساً: الطبقات الوسطى والأساس الاجتماعي لتشكيل الأمة

على الرغم من النمو الاقتصادي الكبير، فإن مركزية السلطة السياسية في تحديد الفرص المربحة بقيت من دون تغيير كبير. البرجوازية الصناعية التي ظهرت خلال هذه الفترة نشأت من خلال استغلال التدابير التنظيمية التي وضعتها الدولة ما بعد الاستقلال للحد من المنافسة الاقتصادية. ظهر عامل رئيسي آخر في الصراع حول طبيعة تدخل الدولة في المجتمع والاقتصاد من المستويات الدنيا للجهاز البيروقراطي، والأهم من ذلك، التسلسل الهرمي العسكري.

كما هو مقترح سابقاً، ارتبط ظهور هذه «الطبقات الوسطى» بدولة حافظت على «كتلة هائلة من المصالح وسبل العيش»، بحسب ما ذكره ماركس⁽⁵⁵⁾. منذ عصر التنظيمات، تحولت بيروقراطية الدولة العثمانية إلى مصدر رئيس للعمالة والطموحات والعمل لجزء متزايد من سكان المقاطعات⁽⁵⁶⁾. كان هذا صحيحاً خاصة بالنسبة إلى أفراد من أسر الأعيان «الأقل»، وغالباً ممن لهم خلفية ريفية و/ أو من الأقليات. للعائلات التي لا تستطيع الاعتماد على الممتلكات وحدها، أصبح التوظيف الحكومي استراتيجية بارزة للتكاثر. نظراً إلى أن الوظائف العسكرية كانت تُعدّ أدنى من الوضع الاجتماعي للعائلات المهيمنة، فقد كانت مناصب الضباط متاحة بسهولة أكبر للأفراد الخارجين عن شبكات الامتيازات المهيمنة⁽⁵⁷⁾. وقد دعمت هذه الاستراتيجية المتمحورة حول الدولة للتقدم الاجتماعي والمادي من خلال تطوير نظام تعليمي ترعاه الدولة، يركز خصوصاً على التكوين البيروقراطي والعسكري. وقد أُعيد إنتاج هذه العملية وعُززت من خلال نمو الإدارة الاستعمارية ومدارس الدولة خلال فترة الانتداب: بحلول عام 1947، استهلكت الرواتب أكثر من نصف ميزانية الدولة⁽⁵⁸⁾.

تطورت هذه «الطبقة الوسطى البيروقراطية العسكرية» تدريجياً إلى طبقة مستقلة لها مصلحة في نمو جهاز الدولة وتعزيزه بوصفه عاملاً للتراكم والتحول⁽⁵⁹⁾. لقد طوروا مجموعة معينة من المصالح بسبب موقعهم الخاص داخل علاقات الاستيلاء؛ وكان وصولهم إلى الفائض وظروف تكاثرهم الاجتماعي يعتمد على نمو العمالة الحكومية، وتوسيع قدرات الدولة على التراكم، وتوسيع حدود السلطة السياسية لتشمل شرائح أوسع من المجتمع. كما هو موضح سابقاً، تجلت هذه المصلحة الطبقية في دعم التنمية الوطنية، وزيادة تدخل الدولة، والتخطيط الاقتصادي. وضعهم هذا أيضاً في خلاف مع الأعيان الذين ما زالوا يحتكرون المناصب الإدارية العليا⁽⁶⁰⁾.

(54) Heydemann 1999, 42; Waldner 1999; Schad 2001.

(55) Marx 1954, 50.

(56) انظر خالد (Khalidi 1992) لتحليل طويل الأمد لتطور هذه الطبقة وأصولها في أواخر العصر العثماني.

(57) Batatu 1999, chapter 12.

(58) Petran 1978, 85.

(59) Ahmad 1985, 44-45.

(60) Hinnebusch 2001, 35.

كما ذكر في ما سبق، نجحت هذه الطبقة في تأسيس منظماتها الخاصة المستقلة. ومع ازدياد تسييسها الذي بدأ خلال فترة الانتداب وبلغ ذروته بعد الاستقلال، برزت أحزاب ما يصفه هينبوش⁽⁶¹⁾. «أحزاب الطبقة الوسطى الراديكالية» مثل البعث، والحزب الاشتراكي السوري الذي اندمج في ما بعد مع البعث، والحزب الشيوعي⁽⁶²⁾. هذه الأيديولوجيات السياسية انتشرت بين صفوف الضباط، ما أدى إلى انقسام الجيش على أسس سياسية.

سابعًا: علاقات الطبقات وتشكيل الذاتية السياسية القومية

تشكك الحجة المقدمة حتى الآن في «أسطورة البرجوازية الوطنية» بوصفها قوة تنمية محتملة في الجنوب العالمي، كما نوقشت في كل من الخطاب الأكاديمي والسياسي⁽⁶³⁾. على عكس التقارب السطحي للمصالح، الذي يركز على تدخل الدولة، فإن العلاقة بين البرجوازية والطبقة الوسطى تتسم بالتعارض بين وجهات النظر المختلفة حول «حدود وأهداف» هذا التدخل⁽⁶⁴⁾. منذ الاستقلال حتى عام 1954، تمتعت مصالح الأعمال الخاصة بمكانة متميزة في عملية صنع السياسات⁽⁶⁵⁾. إلى جانب الدور الرسمي والمباشر للأعيان في العملية السياسية - بصفتهم وزراء في الحكومة ونوابًا - عززت شبكات النفوذ غير الرسمية أي الشخصية سلطة المصالح المالكة: «بنى وزراء الحكومة شبكات المحسوبية داخل البيروقراطية لتأمين التعيينات [...] أو توفير رواتب أعلى وترقيات أسرع للموالين»⁽⁶⁶⁾. تكشف منطق المنافسة السياسية الشخصية فقط بشأن تنفيذ تدابير حمائية محددة، ما أدى إلى تصعيد المنافسة بين النخب وأشكال «عدوانية» متزايدة من البحث عن الريع⁽⁶⁷⁾.

ظلت استراتيجيات الإنتاج التي تنفذها ما تسمى البرجوازية الوطنية متجذرة بقوة في هذه الأنماط القائمة من العلاقات بين النخب، استنادًا إلى مفهوم الدولة بصفته ملكية خاصة للطبقة الحاكمة. من خلال تعبئة شبكات المحسوبية الخاصة بهم، الموروثة من أصولهم الاجتماعية الناشئة من «الكتلة التجارية»⁽⁶⁸⁾. حاول الصناعيون الأفراد التفاوض على وضع أكثر فائدة لأنفسهم داخل الكتلة الحاكمة، وهو هدف حققه في الغالب بحلول عام 1954 مع توطيد نظام التصنيع لاستبدال الواردات⁽⁶⁹⁾. لم تكن البرجوازية الصناعية تقف خارج أو ضد الكتلة الحاكمة الموروثة من عصر ما قبل الاستقلال، ولكنها عملت من داخل حدودها.

تصادم غياب أي تمييز واضح في سورية بين الأشكال العامة والخاصة للسلطة بصورة خطيرة مع مصلحة الطبقات الوسطى المذكورة أعلاه. كان البعد الحاسم لمشروع الطبقة الوسطى، الذي أصبح

(61) Hinnebush 2001, 28.

(62) Petran 1978, 87.

(63) Chibber 2009.

(64) Heydemann 1999, 55.

(65) Schad 2001, chapter 11.

(66) Heydemann 1999, 69.

(67) Heydemann 1999, 71؛ Waldner 1999.

(68) al-Khafaji 2004, 58-62.

(69) Kanovsky 1977, 34.

أكثر نفوذًا في البيئة السياسية المستقطبة في الفترة ما بين عامي 1954 و1963، هو مبدأ المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، أي حقيقة أن رأس المال يحتاج إلى استثماره باتباع الهدف الجماعي للتنمية الوطنية⁽⁷⁰⁾. في مواجهة الطابع الخاص المستمر للسياسات بين النخب، الذي اتسم بعلاقات التبعية الشخصية العمودية، نظرت أحزاب الطبقة الوسطى السياسية نحو (إعادة) تعريف للسلطة السياسية على أسس عامة أوسع: على الرغم من أن الملكية الخاصة ظلت مضمونة، إلا أن تكاثر الأفراد من القطاع الخاص أصبح خاضعًا لتكاثر الأمة ككل⁽⁷¹⁾. من هذا المنظور، مثلت التنمية وتشكيل الدولة وبناء الأمة عمليات مجتمعة من أجل إخضاع المصالح الأنايية للأفراد للأهداف الجماعية للأمة.

لذلك، وُجّهت الأيديولوجية القومية نحو توسيع نطاق السلطة السياسية وحدود مجال العمل العام ضد طبيعة الخصخصة للسياسة في قمة الدولة السورية. كان الهدف هو مقاومة الطابع التراثي للنظام السياسي، واستبدال علاقات التبعية الشخصية بعلاقات غير مباشرة وغير شخصية للأفراد بالأمة، والدولة بوصفها تجسيدًا لـ«المصلحة الوطنية»، على الرغم من أن هذا لم يستبعد حقيقة أن أشكال التضامن دون الوطنية ظلت بارزة في أنماط التجنيد للأحزاب القومية. لم يمثل هذا انتصار الديناميات السياسية على ديناميات الطبقة، ولكن الصراع الطبقي بوساطة تعريفات متنافسة للذاتية السياسية: التراثية الخاصة مقابل الوطنية العامة. حددت هذه المعارضة بين «الأنماط المؤسسية» المتباينة والتعبيرات السياسية للصراع الطبقي - أي المفاهيم المختلفة للحقوق والواجبات التي تربط إعادة الإنتاج الاجتماعي للأفراد بالمجتمع السياسي - عملية إعادة صياغة تنافسية لتشكيل الدولة وتدخل الدولة في فترة ما بعد الاستقلال.

ثامنًا: الاستقطاب الطبقي وبناء تحالف شعبي قومي

كما هو مقترح أعلاه، كان محتوى قومية الطبقة الوسطى مرئيًا، اعتمادًا على توافر التحالفات الطبقيّة. كانت استراتيجية التنمية الأولية لحزب البعث هي «استراتيجية تنمية موجهة من الدولة ولكنها موجهة نحو السوق»⁽⁷²⁾. في البداية، لم تُعدّ البرجوازية الوطنية أو «الوطنية» طبقة عدائية، ولكن شريك في مشروع التنمية الوطنية.

على الرغم من أنها كانت تُعدّ في النهاية حليفًا، إلا أن مصالح البرجوازية الفردية والخاصة يجب أن تخضع، كما لوحظ أعلاه، لمبدأ المسؤولية الاجتماعية. أصبح التخطيط الحكومي، من هذا المنظور، قضية حاسمة؛ فقد كان يهدف إلى فرض أهداف تنمية محددة سياسيًا على السلوك الخاص للأفراد من البرجوازية. هذا هو المكان الذي سرعان ما تلاشى فيه الطابع التقدمي للبرجوازية. رحبت البرجوازية بتدخل الدولة طالما عززت فرص التراكم ويمكن إبقاؤه تحت سيطرتها؛ حيث رأى كل من ملاك الأراضي والصناعيين «الدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات التي يمكن أن تخدم مصالحهم مباشرة مع عزلهم عن العواقب الاقتصادية للتغيير الاجتماعي [أي زيادة المنافسة، السياسية والاقتصادية على حد سواء]. كان الدور الملائم للدولة هو دعم القطاع الخاص والتوسط

(70) Schad 2001.

(71) كان خضوع الفرد لـ«المصلحة العليا» للأمة مبدأً فلسفيًا محوريًا في برنامج البعث (انظر 86: Petran 1978).

(72) Heydemann 1999, 48.

في دمج القوى الشعبية بطرائق تحميمهم من التضحيات المباشرة»⁽⁷³⁾.

يمكن فهم إجماع البرجوازية عن القيام بدور تقدمي في المشروع التنموي الوطني من خلال النظر إلى حدود التصنيع والتنمية الرأسمالية داخل النظام التراثي الموروث من فترة الانتداب. على الرغم من النمو السريع للصناعة والتراكم الناجم عن ظروف الحرب، ظلت معدلات الاستثمار محدودة مقارنة بالموارد المتاحة، وتركزت في عدد محدود من الصناعات: المنسوجات، وتجهيز الأغذية، والبناء⁽⁷⁴⁾. استمرراً لنمط المنافسة الخارج عن الاقتصاد، لم يتركز التراكم على تحويل العملية الإنتاجية - أي زيادة الإنتاجية من خلال الاستثمارات التكنولوجية وقدرات الإدارة - ولكن على تعزيز التدابير الوقائية التي أبقت الأسعار والأرباح مرتفعة على نحو مصطنع. كانت نتائج استراتيجية البحث عن الربح هذه أن الأرباح أعيد استثمارها على الفور في القطاع نفسه، ما أدى بسرعة إلى فائض القدرة. ظلت المنافسة بين الطبقات الحاكمة منظمة حول النفوذ الشخصي والتحزب بدلاً من العلاقات غير الشخصية التي يتوسطها «التبادل بين الأشياء» أي المنافسة في السوق.

الحقيقة ليست أن البرجوازية كانت ضعيفة جداً، كما يدعي الخطاب البعثي الرسمي لاحقاً، ولكن بساطة الحقيقة أنها لم تكن رأسمالية. كما هو مقترح أعلاه، نجحت بحلول منتصف الخمسينيات في التفاوض على وضع ملائم نسبياً داخل الكتلة الحاكمة السورية. يفترض هذا حقيقة أنه لو كانت البرجوازية أكثر «ريادية» واتبعت نظيرتها الأوروبية، لكانت قد خرجت من العقلانية السياسية القمعية للنظام القديم. ومع ذلك، فإن هذا يفترض مفهوماً عبر تاريخي للمصالح الطبقة مجرداً من السياق المؤسسي والعلاقات الطبقة المحددة الذي وجدت البرجوازية نفسها فيه. قد يبدو الأمر متناقضاً، لكن الطبقة الصناعية الناشئة في سورية مثلت عائقاً أمام تعزيز التنمية الرأسمالية؛ لقد فعلت كل ما في وسعها لمقاومة الخضوع لقوى خارجية، أكانت منافسة في السوق أم تخطيطاً بيروقراطياً. اعتادت على الحكم وغير راغبة في أن تُحكم، أوقفت عملية التنمية الاقتصادية في سورية ورفضت الامتثال لتوجيهات الدولة، ما أدى إلى موجة من الإضرابات التجارية وهروب رؤوس الأموال⁽⁷⁵⁾.

في ظل هذه الأحوال، أصبح الخطاب السياسي لأحزاب الطبقة الوسطى متطرفاً تدريجياً، وفي النهاية رأى البرجوازية بوصفها عائقاً وليس بوصفها عنصراً ضرورياً في مشروع التنمية الوطنية. كما أنه نتيجة لهذا الاستقطاب أصبحت الاشتراكية جزءاً مركزياً من خطاب البعث. كان هذا التطرف مدعوماً بزيادة كبيرة في مستوى تعبئة العمال، والتي ميزت الفترة بين 1954 و 1958⁽⁷⁶⁾. ولكن الأهم من ذلك، أن إعادة توجيه الصراع على طول الفجوة التقليدية بين الحضر والريف هو ما سمح للبعث بكسب الدعم الشعبي، حيث إن قاعدته الرئيسة للتوظيف تقع خارج شبكات الامتيازات التي تركز على المناطق الحضرية⁽⁷⁷⁾.

كان النفوذ المتزايد للقومية الراديكالية بين الجماهير الكادحة مدعوماً بتحول في طبيعة علاقات

(73) Heydemann 1999, 73.

(74) Hilan 1969, 167-183.

(75) Hilan 1969, 184; Kanovsky 1977, 36.

(76) Petran 1978, 112-120; Longuenesse 1996, 107-109.

(77) Hinnebusch 1990.

الاستيلاء في الريف. على الرغم من أن تسويق الزراعة السورية لم يؤد إلى تعميم العلاقات الرأس مالية، إلا أن تكثيف علاقات الاستغلال في الريف أدى إلى تفكك علاقات التبادل والتبعية التقليدية. مع استبدال زعماء القرى وزعماء القبائل بملاك الأراضي أو أصبحوا هم أنفسهم ملاك أراضي، استبدلت العلاقات المنظمة على نحو معتاد (غالبًا ما تستند إلى علاقات «شبيهة بالقرابة» أو القبلية) بعلاقات الملكية الخاصة المجردة وغير الشخصية بين المالك والمزارع المستأجر. هذا سبب أزمة للنظام القديم التراثي: خلق التفكك التدريجي للأشكال ما قبل الحداثة - المحلية، القائمة على الوضع، والمنظمة بصورة هرمية - للذاتيات مساحة لتعبئة الطبقات الدنيا حول المجتمع المتخيل للأمة بوصفها شكلًا أفقيًا من أشكال التضامن⁽⁷⁸⁾.

على نحو حاسم، فضل توطيد هذا التحالف الشعبي القومي دمج الجماهير في مجال سياسي وطني ناشئ⁽⁷⁹⁾. لقد قدم للطبقات الدنيا إمكانية التعبير عن نفسها على أساس واعي سياسي أوسع، على عكس شبكات المحسوبية التي فضلت إعادة إنتاج الولاءات المحلية⁽⁸⁰⁾. من المهم أيضًا ملاحظة أن دمج الطبقات الدنيا لم يكن مجرد مسألة من أعلى إلى أسفل. عكس الخطاب الشعبي والاشتراكي المتزايد للمثقفين من الطبقة الوسطى تنازلاً جزئياً نحو إعادة صياغة مشروع التنمية الوطنية من جانب الطبقات العاملة. كان الصراع الطبقي واستقطاب المجتمع السوري دافعاً رئيسياً وراء تعبئة السكان وتشكيل مشروع لبناء أمة يهدف إلى معارضة المصلحة الأنانية للطبقات المالكة.

الخاتمة: التعبئة الاستبدادية وتفكك المشروع القومي

غذت علاقات الطبقات في سورية تطور مشروع قومي يجمع بين التنمية الاقتصادية وتشكيل الدولة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تحالف شعبي قومي. لكن هذا التحالف لم يدم طويلاً. سلط التطور اللاحق الضوء على الطبيعة المتناقضة لمشروع البعث الوطني. كان الهدف من إعادة صياغة التنمية الوطنية - ولاحقاً «الاشتراكية» - من جهة البعث هو تعبئة الطبقات الدنيا في نضالها ضد احتكار الأعيان الحاكمين. ومع ذلك، كانت هناك حدود لمدى السماح للطبقات الدنيا بالتنظيم المستقل، إذا أراد المثقفون من الطبقة الوسطى الحفاظ على موقعهم المهيمن داخل الحركة القومية. مع تزايد قوة التنظيم الذاتي للعمال والفلاحين، مدفوعاً بالمثقفين «المتمردين» من الحزب الشيوعي، جرى التشكيك في احتكار البعث للأجندة القومية والشعبوية، ما وضع وحدة الأمة موضع تساؤل.

كشف هذا عن الطبيعة الطبقيّة للمشروع القومي خلف مظهره فوق الطبقي. كان هناك حد لإعادة تعريف المشروع القومي من الطبقات الدنيا، ومن ثم خطر الإفلات من قبضة مثقفي البعث القوميين. هذا «التهديد من الأسفل» هو ما أثار دعوات للتدخل المصري من جانب قادة البعث، بالاشتراك مع سياسيين قوميين أكثر تحفظاً. بدلاً من الوصول إلى السلطة من خلال التعبئة الجماهيرية، فضلت قيادة البعث حل الأزمة الاجتماعية الجارية من خلال دعم التدخل الخارجي؛ كان الاتحاد مع مصر بمنزلة «ثورة من أعلى» و«ثورة من الخارج».

(78) Hinnebusch 1990, chapter 3; Al-Khafaji 2004.

(79) Zubaida 2011.

(80) Taha 2016, 135.

كانت للجمهورية العربية المتحدة، على الرغم من قصر عمرها، عواقب وخيمة على مستقبل التطور السياسي والاقتصادي. كان النجاح السياسي لعبد الناصر في مصر قائماً على قمع النقابات المستقلة (معظمها شيوعية) وتطوير نظام شركاتي مركزي⁽⁸¹⁾. كانت الخطوة الأولى في القضاء على الصراع الاجتماعي وإعادة إرساء الوحدة الاجتماعية للمشروع القومي هي الحد من قدرة الطبقات العاملة على اتخاذ إجراءات سياسية مستقلة. وفقاً لذلك، كان الإرث الرئيسي للتدخل المصري في السياسة السورية هو بناء أساس لنظام مماثل، حيث قُمع التنظيم المستقل للطبقات الاجتماعية واستُبدل بمؤسسات تهدف إلى تعبيتها السلطوية و«السلبية»⁽⁸²⁾.

وضع الاتحاد مع مصر، والانقلاب المضاد المحافظ الذي وضع حداً له، ضغطاً على التحالف الذي فضل صعود البعث إلى السلطة وأدى في النهاية إلى تفككه. على الرغم من أن وصول البعثيين إلى السلطة كان إلى حد كبير نتيجة الاستقطاب الطبقي والتعبئة السياسية للعقد السابق، إلا أنهم عندما استعادوا السلطة في عام 1963، كان ذلك من خلال انقلاب عسكري وليس على رأس حركة شعبية واسعة⁽⁸³⁾. اعتمد الصراع على السلطة الآن بصورة أكبر على التفاعل الاستراتيجي بين مجموعات صغيرة من الضباط أكثر من اعتماده على التعبئة الشعبية.

كان الهدف من إعادة الهيكلة الشركاتية للمجتمع هو كسر التضامن الطبقي «الأفقي» الذي نشأ من صراع ما بعد الاستقلال، من أجل التنمية وإعادة تنظيم المجتمع على أساس مصالح قطاعية ضيقة يسهل إخضاعها للعلاقات الهرمية. كان لهذا نتيجة «عرقلة عمليات» الصراع الطبقي التي من شأنها أن تولد تنظيمًا وتضامناً سياسياً أيديولوجياً والتي حُظرت وقُمعت على أي حال: حُظرت المنظمات المدنية والنقابات العمالية والجمعيات المهنية أو دُمجت في الدولة أو في حزبها الوحيد⁽⁸⁴⁾. ساهم الحرمان من إمكانيات التنظيم المستقل خارج هيكل الحزب الواحد في دفع الأفراد «إلى شبكات غير رسمية وشخصية من القرابة والمحسوبة»⁽⁸⁵⁾.

كما يقول الخفاجي⁽⁸⁶⁾، «[في] غياب الصراعات والمراقبة المؤسسية على الدولة، والتي أثارَت آمال الوقوف على مسافة متساوية من جميع المواطنين، فإن مؤسسات الدولة المختلفة وقادتها وهيئاتها ستلجأ حتماً إلى المحسوبة والمحابة والزبائنية وسيلةً لكسب المتابعين من مناطقهم الأصلية، أو من رجال ونساء عرقهم أو قبيلتهم أو طائفتهم أو حتى أيديولوجيتهم». بمجرد توقف التعبئة من الأسفل، أصبح الطريق واضحاً لإعادة تشكيل سياسات (النيو) المحسوبة.

رُسخت «إعادة المحسوبة» أو «إعادة الخصخصة» للسياسة السورية من خلال «الحركة التصحيحية» لحافظ الأسد، التي تمكنت من عزل الفصائل الراديكالية للحزب. فضل قمع الصراع الطبقي هذا التوطيد وسمح بالخلق التدريجي لطبقة حاكمة جديدة. اكتسبت هذه الطبقة الحاكمة الجديدة قوتها من خلال التراكم البدائي لموارد الدولة، والذي تم من خلال إعادة تشكيل شبكات النفوذ

(81) Beinin and Lockman 1998.

(82) Petran 1978, 140-141.

(83) Hinnebusch 1991, 32.

(84) Zubaida 2011, 105.

(85) Zubaida 2011, 105.

(86) al-Khafaji 2004, 225.

الشخصية⁽⁸⁷⁾. دشن هذا طريقة جديدة لبناء الدولة تقوم على تعبئة الأشكال البدائية و«الميكانيكية» للتضامن ما يشار إليه غالباً في الشرق الأوسط باستخدام مفهوم ابن خلدون للعصبية⁽⁸⁸⁾.

لم تكن عودة ظهور التحزب الطائفي، بدلاً من عودة ظهور واقع مكبوت، مرتبطة بطبيعة الحال بتوطيد هذه الطبقة الحاكمة الجديدة. فضل منطق القوة الجديد زيادة المنافسة على الموارد من جانب شبكات العصبية والتلاعب بهذه الشبكات من النخبة الجديدة. استُبدلت المؤسسات الرسمية للحزب والدولة التي كانت إرثاً لفترة ما قبل الأسد، تدريجاً بهذه الشبكات وأصبحت واجهة تُخفي وراءها شبكات السلطة الحقيقية، التي تتكون في الغالب من العشيرة الحاكمة وسيطرتها على جهاز الأمن.

المراجع المعتمدة

- Achcar, Gilbert. 2013. *The people want: a radical exploration of the Arab uprising*. Berkeley: University of California Press.
- Ahmad, A. 1985. *Class, nation, and state: intermediate classes in peripheral societies*. In *Middle classes in dependent countries*, ed. Dale L. Johnson, 43–65. London: Sage Publications.
- Ahram, Ariel I., and Ellen Lust. 2016. *The decline and fall of the Arab state*. *Survival* 58 (2): 7–34.
- Al-Khafaji, Isam. 2004. *Tormented births: passages to modernity in Europe and the Middle East*. London: I.B. Tauris.
- Amin, Samir. 1976. *Unequal development: an essay on the social formation of peripheral capitalism*. New York: Monthly Review Press.
- Ayoob, Mohammed. 2016. *Why Arab states have failed*. *The National Interest*. <http://nationalinterest.org/blog/the-skeptics/why-arab-states-have-failed-17734>. Accessed 23 Mar 2017.
- Ayubi, Nazih. 1995. *Over-stating the Arab state: politics and society in the Middle East*. London: I.B. Tauris.
- Batatu, Hanna. 1999. *Syria's peasantry, the descendants of its lesser rural notables, and their politics*. Princeton: Princeton University Press.
- Bayart, Jean-François. 2013. *Another look at the Arab Springs*. *Sociétés Politiques Comparées*. http://www.fasopo.org/sites/default/files/article_eng_n35.pdf. Accessed 17 Feb 2017.
- Beinin, Joel, and Zachary Lockman. 1998. *Workers on the Nile: nationalism, communism, Islam, and the Egyptian working class, 1882–1954*. Cairo: American University in Cairo Press.

(87) Bayart 2013; Hibou 2004.

(88) Roy 1994.

- Bilgin, Pinar, and Adam D. Morton. 2002. Historicising representations of ‘failed states’: beyond the cold-war annexation of the social sciences? *Third World Quarterly* 23 (1): 55–80.
- Brenner, Robert. 1977. The origins of capitalist development: a critique of neo-Smithian Marxism. *New Left Review* 104 (1): 25–92.
- Brenner, Robert. 2007. Property and progress: where Adam Smith went wrong. In *Marxist history writing for the twenty first century*, ed. Chris Wickham, 49–111. Oxford: Oxford University Press.
- Bromley, Simon. 1994. *Rethinking Middle East politics*. Austin: University of Texas Press.
- Brubaker, Roger, and Frederick Cooper. 2000. Beyond “identity”. *Theory and Society* 29 (1): 1–47.
- Chibber, Vivek. 2009. Reviving the developmental state? The myth of the national bourgeoisie. *Socialist Register* 41: 144–165.
- Comninel, George C. 1987. *Rethinking the French Revolution: Marxism and the revisionist challenge*. London: Verso.
- Duzgun, Eren. 2016. *Property, state and geopolitics: re-interpreting the Turkish road to modernity*. PhD Dissertation, York University, Toronto.
- Heydemann, Steven. 1999. *Authoritarianism in Syria: institutions and social conflict, 1946–1970*. Ithaca: Cornell University Press.
- Hibou, Beatrice. 2004. *Privatizing the state*. New York: Columbia University Press.
- Hilan, Rizkallah. 1969. *Culture et développement en Syrie et dans les pays retardés*. Paris: Anthropos.
- Hinnebusch, Raymond. 1989. *Peasant and bureaucracy in Ba’thist Syria: the political economy of rural development*. Boulder: Westview Press.
- Hinnebusch, Raymond. 1990. *Authoritarian power and state formation in Ba’thist Syria*. Boulder: Westview Press.
- Hinnebusch, Raymond. 1991. Class and state in Ba’athist Syria. In *Syria: society, culture, and polity*, ed. Richard T. Antoun and Donald Quataert, 29–47. Albany: SUNY Press.
- Hinnebusch, Raymond. 2001. *Syria: revolution from above*. London: Routledge.
- Huntington, S.P. 1968. *Political order in changing societies*. New Haven: Yale University Press.
- Kanovsky, Eliyahu. 1977. *The economic development of Syria*. Tel Aviv: University Publishing Projects.

- Kaplan, Robert D. 2015. The ruins of empire in the Middle East. Foreign Policy. <http://foreignpolicy.com/2015/05/25/ruins-of-empire-in-the-middle-east-syria-iraq-islamic-state-iran>. Accessed 23 Mar 2017.
- Khalidi, Rashid. 1992. Society and ideology in late ottoman Syria: class, education, profession and confession. In Problems of the modern Middle East in historical perspective, ed. John Spagnolo, 119–132. Reading: Ithaca Press.
- Khoury, Philip S. 1983. Urban notables and Arab nationalism: the politics of Damascus 1860–1920. Cambridge: Cambridge University Press.
- Khoury, Philip S. 1987. Syria and the French mandate: the politics of Arab nationalism, 1920–1945. Princeton: Princeton University Press.
- Longuenesse, Élisabeth. 1996. Labor in Syria: The Emergence of New Identities. In The Social History of Labour in the Middle East, ed. Ellis Goldberg, 99–129. Boulder: Westview Press.
- Marx, Karl. 1954. The 18th Brumaire of Louis Bonaparte. Moscow: Progress Publishers.
- Marx, Karl. 1981. Capital, Volume III. London: Penguin Books.
- Mitchell, Timothy. 2003. The Middle East in the past and future of social science. In The past and future of area studies in the United States, ed. D. Szanton. Berkeley: University of California Press.
- Mitchell, Timothy. 2006. Society, economy, and the state effect. In The anthropology of the state: a reader, ed. Aradhana Sharma and Akhil Gupta, 169–186. London: Wiley Blackwell.
- Moghadam, Val. 1991. The Neopatriarchal state in the Middle East: development, authoritarianism, and crisis. *Socialism and Democracy* 7 (3): 125–140.
- Owen, Roger. 2002. State power and politics in the making of the modern Middle East. London: Routledge.
- Patel, David S. 2016. Repartitioning the Sykes–Picot Middle East? Debunking three myths. *Middle East Brief* 103: 1–9.
- Petran, Thabita. 1978. Syria: a modern history. London: Benn.
- Polanyi, Karl. 1957. The great transformation. London: Beacon Press.
- Roy, Olivier. 1994. Patronage and solidarity groups: survival or reformation. Democracy without democrats?: renewal of politics in the Muslim world, Ghassam Salame, 270–281. London: I.B. Tauris.
- Salzman, Ariel. 1993. An ancient regime revisited: privatization and political economy in the eighteenth-century Ottoman Empire. *Politics and Society* 21: 393–423.

- Schad, Geoffrey D. 2001. Colonialists, industrialists, and politicians: the political economy of industrialization in Syria, 1920–1954. PhD Dissertation, University of Pennsylvania.
- Seurat, Michel. 2012. Syrie: L'État de Barbarie. Paris: Presses Universitaires de France.
- Shilliam, Robbie. 2009. German thought and international relations: the rise and fall of a liberal project. New York: Palgrave Macmillan.
- Springborg, Robert. 1993. The Arab bourgeoisie: a revisionist interpretation. Arab Studies Quarterly 15 (1): 13–39.
- Stein, Ewan. 2011. Beyond Arabism vs. sovereignty: relocating ideas in the international relations of the Middle East. Review of International Studies 38 (4): 881–905.
- Taha, Zakaria. 2016. La construction nationale syrienne face aux dynamiques identitaires et communautaires. In Vers un nouveau Moyen-Orient? États arabes en crise entre logiques de division et sociétés civiles, ed. Anna Bozzo and Pierre-Jean Luizard, 129–146. Rome: Roma TrE-PRESS.
- Turner, Bryan S. 1984. Capitalism and class in the Middle East: theories of social change and economic development. London: Heinemann.
- Vitalis, Robert, and Steven Heydemann. 2000. War, keynesianism, and colonialism: explaining state–market relations in the postwar Middle East. In War, institutions, and social change in the Middle East, ed. Steven Heydemann, 100–148. Berkeley: University of California Press.
- Waldner, David. 1999. State–building and late development. Ithaca: Cornell University Press.
- Wedeen, Lisa. 2015. Ambiguities of domination: politics, rhetoric, and symbols in contemporary Syria. Chicago: University of Chicago Press.
- Wood, Ellen. 1995. Democracy against capitalism; renewing historical materialism. Cambridge: New York.
- Zubaida, Sami. 2011. Beyond Islam: a new understanding of the Middle East. London: I.B. Tauris.



المشاركون في هذا العدد

13. عبد الإله فرح
14. عبد الرزاق دحنون
15. مازن أكثم سليمان
16. مهند البعلي

7. حسين الشرع
8. راتب شعبو
9. سالم الترابيين
10. سليم سنديان
11. شريف شعبان مبروك
12. ضرغام عارف السعيد

1. أحمد الرمح
2. أنور بدر
3. أنور جمعاوي
4. إياد شربجي
5. جبر الشوفي
6. حسام الدين درويش

